معنيان متناسبان وقالا بعض الطلبة ولو بنيته من الرامي مثل
قطر شر رحمته بعد تسميته به ونويت المحذوف قلت يا رمي بالاسكان
فاذا نقلت اليه حركة همزة بعده قلت يا رمي افعل لانقل لو وصل الحركة
واراد ان يمثل لمسالة العروض بالنسبة للامر ولم يقنع بالتمثيل بارعو
لانه راى ان ذلك مستفاد من قوله ان اللام يكف اعلها بالسكون
بموالف ومن قوله وان حرفين ذا الاعلال استحق فقلت له من اين
لك جواز النقل والحالة هذه فان ذلك اعني نية المحذوف نحو له وقد
يزاد شرط ثالث وهو ان لا يكون حالة نحل الوسط بعد ما كانت مصدرة
نحو ابير فانهم يحذفونه نظرا الان الاصل بيير واخصر من هذا ان تقول
ان تكون نية موضع لو وقفت فيه لصحت وفي هذا الضابط تنبيه
على علة التصحيح واما الذي فيها فتلة فامر ان احدهما الفتح فخرج
نحو هما مر وحوّل والثاني الاتصال فخرج نحو ضرب واعد واخرج
باسر واما الذي فيما بعده فامر واحد وهو الحركة ان كانت الواو
عينا نحو طويل وخورنق والحركة او السكون الذي ليس الفا ولا ياء
مشددة ان كانت لاما ويستثنى من هذا باب اقامة
واستقامة اذ الاصل اقوام واستقوام فاعتلت العين مع سكون
الثاني واما الذي في الكلمة فثلاثة امور احدها ان لا يكون على افعل
الدال على معنى التفاعل والعين واو نحو اجفور والثاني ان لا يكون على
فعل الذي وصفه على افعل كعور وحول وعيد والثالث ان لا تكون
مصدرة لهذا الفعل كالعور والحول والعيد تنبيهات
الاول قوله اصل قال الشهاب بفتح الهمزة وضم الصاد كذا وجد
بخط ابن النحاس انتهى وضبطه ابن هشام في اصل نسخته بضم الهمزة
وكسر الصاد وفي الياسمكي وجد بخط ابن النحاس وقوله ابت
بخط ابن هشام في شرحه قوله اصل نقرأوه الناس بضم الهمزة وكسر
الصاد على البناء لما لم يسم فاعله وفيه نظر لان هذا الفعل لا يبنى
فلا يبنى للمفعول ولا معنى لقولك اجعله مبنيا للمصدر والتقدير اصل
هو اي اصل وجد بخط ابن النحاس اصل بفتح الهمزة وضم الصاد وهو

القياس

القياس الا انه يضعف من حيث التفقية بينه وبين سفعل وهو
جايز ومن احسن ما جاء فيه قول امر القيس

كان المدام وصوب الغمام ورنج الخزامى ونشر القطر
يعل به برد انيابها اذا غرد الطاير المستحر

انتهى وهذا الذي اشار اليه اخرا هو المسموع عند علما القوافي سماعا و
التوجيه الثاني قال الشهاب قوله بعد فتح بعيد اشتراط ان لا يفصل
بينهما وبين الفتحة فاصل بنا على ما فهمناه من ذلك من البعد بتقرير مثل
هذا المقام وقوله متصل يفيد اشتراط كونها في كلمة بنا على ان المطلق
ينصرف الى المفرد الكامل والاتصال الكامل ما كان في كلمة واشتراط
اصالة الاتصال بنا على ما ذكرناه ويجوز ان يكون اشتراط عدم الفصل
مستفادا من قوله متصل الثالث قال ابن هشام يذاضرب
من الاعلال سمعا يرد لما قبله وكان ينبغي ان يذكر في فصل على حدته
وكذا افعل في التسهيل والكافية قوله او بالتشديد فيها قد
الف او يون توكيد نحو لاستجبن ولا تحسبن ولم يذكر هذه المسالة
هنا لانها قد علمت في باب نون التوكيد تنبيه قال ابن هشام
ما اشكل قول عمرو بن كلثوم متى كنا لامك مقتوينا فصحح الواو وكان
حقها ان يقلبها الفا ثم يحذفها للساكنين واجيب عنه
بانه على تقدير بالنسب والاصل مقتوي ثم حذفت الياء بعد ما صحت
الواو كما حذفوها في الاشعريين والاشعرين وضعف هذا بان هذا
النسب من قبيل النسب اللفظي كما في احمري واشقري لان المفتح صيغة
على مفعل كالموسا وانما الحقته بالنسب لتاكيد معنى الوصف فلم يكن
المعنى على ارادتها بعد الحذف حتى يصح بخلاف النسب المعنوي وزعم
الجوهري ان مقتويا منسوب الى مقتى مصدر قتوت قتوا ومقتى
كما قالوا غزوت غزوا ومغزى وادكان يا وه للنسب الصحيح كما ذكر
كان النسب في تصحيحه كونه في معنى ما يصح فيه ويموت يقتوون
انتهى ابن يعيش قال ابو الفتح اصله مقتويون فجعل علم الجمع معاقبا
لتاء الاضافة فصح اللام معه كما يصح معها وعلى هذا الوجه